

محضر ندوة إلكترونية Webinar
مع الدكتور / هشام توفيق – وزير قطاع الأعمال العام
Zoom Webinar

يوم الإثنين الموافق ٢٩ يونيو ٢٠٢٠



** للإطلاع على الفيديو الخاص باللقاء، يمكن زيارة الرابط التالي : <https://youtu.be/XCe-UEMRFAI>

عقدت لجنة الصناعة والبحث العلمي بجمعية رجال الأعمال المصريين ندوة إلكترونية من خلال **Zoom Webinar**، برئاسة المهندس / مجد الدين المنزلاوي – عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة، وذلك مع الدكتور / هشام توفيق – وزير قطاع الأعمال العام، وبمشاركة المهندس/علي عيسى – رئيس الجمعية وعدد كبير من السادة أعضاء مجلس إدارة الجمعية والسادة رؤساء اللجان التخصصية بها، وعدد من السادة أعضاء الجمعية من العاملين والمعنيين بقطاع الصناعة، كما شارك في اللقاء الأستاذ / محمد يوسف – المدير التنفيذي للجمعية، وممثلي الإدارة التنفيذية بها، وذلك في تمام الساعة الواحدة ظهراً يوم الإثنين الموافق ٢٩ يونيو ٢٠٢٠، بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول :

- **آليات التعاون والشراكة بين شركات قطاع الأعمال العام التابعة للوزارة وشركات القطاع الخاص المصري والأجنبي لتحقيق أهداف الدولة فيما يخص المشروعات المشتركة**
- **كيفية تفعيل مبادرات البنوك المصرية الخاصة بالقطاعات الصناعية المرشحة لأن يتم إحلالها محل الواردات، وفقاً لما تم التوجيه إليه بناءً على تعليمات محافظ البنك المركزي المصري**
- **إلقاء الضوء على بروتوكول التعاون المشترك الذي تم توقيعه بين الوزارة وإتحادي الصناعات المصرية والغرف التجارية حول تطبيق التحول الرقمي**

بدأ اللقاء بكلمة المهندس / علي عيسى – رئيس الجمعية، وقد رحب سيادته بالدكتور / هشام توفيق – وزير قطاع الأعمال العام وبالسادة الحضور من ممثلي المجالس التصديرية والغرف الصناعية والسادة أعضاء الجمعية، مؤكداً على أهمية هذا اللقاء لرغبة القطاع الخاص في بحث أوجه التعاون المشترك وفرص التكامل مع شركات قطاع الأعمال العام والتعاون في كافة ما يخدم الصناعة الوطنية والاقتصاد المصري، حيث أن قطاع الأعمال العام يعد من أهم القطاعات الاقتصادية والصناعية التي تضم شركات كبرى لها قدرة إنتاجية لتوفير العديد من السلع، الأمر الذي من شأنه تقليل حجم الواردات وتوفير العملات الأجنبية.

ثم أشار سيادته إلى سابق مناقشات لجنة الصناعة والبحث العلمي بالجمعية حول مدى أهمية التعاون والمشاركة مع مصانع قطاع الأعمال العام في زيادة الإنتاج المحلي وخاصة من السلع التي أصبح يتم إستيرادها من الخارج بحجم كبير مثل صناعات القطن، مشيراً إلى تجربة زراعة الاقطن قصيرة التيلة في مصر والتي تعد من التجارب الهامة التي تعكس توجه الدولة نحو إحلال الصناعة الوطنية للمنتجات المستوردة، كما أن هذه الخطوة من شأنها العمل على توفير النقد الاجنبي الذي ينفق على الاقطن المستوردة

كما أكد سيادته أنه إذا نجحت مصر في هذه التجربة لانتاج الأقطان قصيرة التيلة بنفس المستوى الاقتصادي والانتاجية والجودة للأقطان المستوردة، فسوف تحقق نجاحات عديدة علي مستوى تشغيل الطاقات الانتاجية للمغازل المحلية وفي نفس الوقت الاستفادة منها في انتاج الزيوت والإعلاف.

ثم قام المهندس / مجد الدين المنزلاوي – عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة بإلقاء كلمته، مرحباً بالدكتور / هشام توفيق – وزير قطاع الأعمال العام والسادة الحضور، مشيراً إلى الدور التطوعي الذي قدمه السيد الوزير في السابق من خلال المناصب التي شغلها في عدد من منظمات الاعمال المصرية، مشيراً إلى أن الصناعة تمثل أحد أهم الفرص المتاحة لمشاركة رجال الأعمال من ممثلي القطاع الخاص في الشركات الصناعية التابعة للحكومة، كما أشار سيادته إلى التوجه الحالي للبنوك بتوفير التمويل اللازم من خلال اساليب الشراكة المختلفة في القطاعات الصناعية ذات الاولوية للدولة لتعميقها وإحلالها محل الواردات وزيادة صادراتها، حيث حدد مركز تحديث الصناعة هذه المنتجات الصناعية ذات الاولوية بنحو ٢٤٠ منتج.

كما أشار سيادته إلى أن الكثير من شركات قطاع الأعمال العام تنتج اغلب احتياجات السوق المحلية ولكن بجودة اقل مما يحتاجه المستهلك أو المصدر، على سبيل المثال يتم إستيراد مواسير الحديد بقيمة ٧٥٠ مليون دولار سنوياً في حين يوجد مصانع في الشركات القابضة تحتاج إلي تطوير خطوط انتاجها فقط بما يرتقي بمستوى الجودة المطلوبة للمستورد وهو ما يمثل فرصة لدخول شريك مصري او اجنبي في تطوير وتحديث خطوط الانتاج.

ثم أكد سيادته على أن الناتج القومي المحلي لن يتحسن ولن تستطيع الدولة التقليل من حجم وارداتنا إلا عن طريق تعميق الصناعة الوطنية والتركيز علي بعض الصناعات التي لا يوجد لها مثل محلي من خلال الاستعانة بقوائم الواردات، وهو ما سيوفر مليارات الدولارات علي الدولة كما ستزيد القيمة المضافة للصناعة المحلية وبالتالي زيادة تنافسيتها وزيادة التصدير، كما أكد سيادته على أن القطاع الخاص لديه القدرة والإستعداد للدخول في شراكة مع الدولة لتطوير خطوط الانتاج وإدارة شركات قطاع الأعمال العام لما لديه من الامكانيات والخبرات التي تؤهله لاجداث طفرة في الصناعة المحلية وزيادة الصادرات إضافة إلى قابلية مساهمة الشركاء الاجانب والبنوك في ذلك .

ثم قام الدكتور / هشام توفيق – وزير قطاع الأعمال العام بتوجيه الشكر للجمعية لدعوته لهذا اللقاء الهام، مؤكداً على ترحيب الوزارة ببحث أوجه الشراكة بين القطاع الخاص و جميع شركات قطاع الأعمال العام التابعة للوزارة ، مشيراً أن الشراكة لا تعني بالضرورة الدخول في رأس المال ولكن يمكن أن تتم بتحسين الادارة او تحديث خطوط الانتاج من خلال نظام حق الانتفاع لمدة محددة ثم تعود إلي ملكية الدولة مرة اخرى، حيث يعد هذا النظام بديلاً عن الخصخصة وذلك لضمان عدم تصفية شركات قطاع الأعمال العام وتسريح العمالة بها.

ثم أشار سيادته إلى جهود الوزارة في إعادة هيكلة القواعد والقوانين التنظيمية لعمل وإدارة شركات قطاع الأعمال العام، حيث قامت الوزارة بإعداد ورقة عمل لإدارة المال العام وأوجه إنفاقه فيما يخص الشركات التابعة للوزارة حيث تبلغ شركات قطاع الاعمال العام ٢٢٥ شركة يتبع الوزارة ١١٨ منها فقط وتحتل جزء كبير من المال العام، إضافة إلى ما تم من جهود في تطبيق تعديلات على القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس النواب، مشيراً إلى أن هذه التعديلات ستمكن الشركات التابعة للوزارة من العمل وفقاً لقواعد وأساليب الإدارة في شركات القطاع الخاص، مع تحفيز العاملين بربط الأرباح السنوية لهم بالانتاجية، مع تحديد نصيبهم في الأرباح السنوية القابلة للتوزيع بنسبة ما بين ١٠ إلى ١٢% تصرف نقداً وبدون حد أقصى من الشهور، كما أشار إلى تطوير شجرة الحسابات وتفريعاتها بالتعاون مع الجهاز المركزي للمحاسبات لوضع لوائح العمل الموحدة والخاصة بالمزايا والاجور لتكون موحدة بين كافة الشركات ، بالإضافة إلى لوائح العمل المطورة وتغيير كامل في مجالس ادارات الشركات، بما يهدف إلى زيادة الانتاجية وحسن ادارة الاموال العامة الموجهة لهذه الشركات.

ثم قام سيادته بإستعراض كافة الجهود التي تقوم بها الوزارة لتطوير القطاعات الصناعية والإنتاجية المختلفة التابعة لقطاع الأعمال العام، وذلك وفق خطة تنفيذية للتطوير على النحو التالي:

➤ **صناعة القطن - الغزل والنسيج – الملابس الجاهزة**

أشار سيادته إلى الجهود المبذولة في تنفيذ خطة تطوير صناعة الغزل والنسيج في الشركات التابعة للوزارة والتي تتجاوز تكلفتها ٢١ مليار جنيه، حيث يتم تطبيق منظومة جديدة لتداول الأقطان بدأت تجريبياً الموسم الماضي في بني سويف والفيوم باستلام الأقطان من المزارعين مباشرة دون وسطاء معبأة في أكياس من الجوت يتم توزيعها على المزارعين لضمان نظافة القطن وعدم الغش، كما تم إجراء مزايدات على الأقطان المستلمة بما يحقق سعر مناسب للمزارعين، على أن يتم إشراك شركات القطاع الخاص في تحديد سعر فتح هذه المزايدات والتي تعد تجربة لبورصة السلع المزمع إنشائها من قبل وزارة التموين.

ثم أشار سيادته إلى تطوير محالج القطن، حيث تم الانتهاء من تشغيل أول محلج مطور في الفيوم، وسيتم تطوير ستة محالج أخرى ثلاثة حتى نهاية العام الجاري والثلاثة الآخرين في العام المقبل ليكون هناك سبعة محالج تعمل بأحدث تكنولوجيا تكفي لحلج محصول القطن المصري بالكامل بجودة عالية دون شوائب، مما يسهم في استعادة عرش القطن المصري ومكانته المتميزة عالمياً، كما أشار سيادته إلى أنه يجري تحديث البنية التحتية لمصانع الغزل والنسيج للتوأكب مع الماكينات والمعدات الجديدة التي تم التعاقد على توريدها من قبل كبرى الشركات العالمية في هذه الصناعة، بما يضمن توفير مادة خام عالية الجودة لتمكين القطاع الخاص من زيادة صادراته من الملابس الجاهزة والمنسوجات.

كما أشار إلى قيام الوزارة بتجربة زراعة أقطان قصيرة التيلة على مساحة ٢٥٠ فدان في شرق العوينات بطريقة مميكنة في الزراعة والري والجني تحت إشراف وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي، وباستخدام بذور عالية الإنتاجية ما بين ١٢-١٤ قنطار للفدان وهي ضعف متوسط إنتاجية فدان القطن طويل التيلة، على أن يتم تقييم هذه التجربة في أكتوبر المقبل، والتي ستمثل بنجاحها تخفيضاً في تكلفة أهم مدخلات صناعة الغزل والنسيج في مصر والتي يتم استيرادها من الخارج.

ثم أشار سيادته إلى مبادرة للاستفادة من بعض العنابر غير المستغلة Clusters - خارج نطاق خطة التطوير - من خلال طرحها لإقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة في صناعة الملابس الجاهزة تسهم في خلق الآلاف من فرص العمل للشباب خاصة في ظل الحرص على دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتباره أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد القومي، وذلك بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة.

➤ قطاع النقل واللوجيستيات وصناعة السيارات

وقد أشار سيادته إلى تكوين كيان جديد لنقل الركاب بعد الانتهاء من دمج ٣ شركات نقل ركاب تابعة للوزارة وهي (شرق الدلتا وغرب ووسط الدلتا والصعيد)، مؤكداً على الترحيب الكامل بالقطاع الخاص للمشاركة في تشغيل هذا الكيان وذلك لمدة تتراوح ما بين ٣-٥ سنوات.

وفيما يخص صناعة السيارات، أكد سيادته على أن الوزارة حريصة على إحياء شركة النصر للسيارات بإنتاج سيارات كهربائية في ظل التوجه العالمي نحو هذه الصناعة، حيث تم توقيع مذكرة تفاهم مع شركة دونج فينج الصينية لإنتاج ٢٥ ألف سيارة سنوياً تحت إسم العلامة التجارية المميزة لشركة "النصر" وهو ما يمثل نحو ١٢% من الطلب في السوق، على أن يتم الانتهاء من الدراسات والخطط التفصيلية لهذا المشروع في خلال ثلاثة أشهر تمهيداً لتأهيل المصنع لبدء الإنتاج بنهاية عام ٢٠٢١، كما أشار سيادته إلى طرح الشركة الهندسية للسيارات لأتوبيسين يعملان بالغاز الطبيعي بنهاية العام الجاري أحدهما بطول ثمانية أمتار والآخر اثنا عشر متراً، قد أكد سيادته على كافة شركات الصناعات المغذية لصناعة السيارات للتواصل مع الشركات التابعة للوزارة لتوفير احتياجات الشركات محلياً وتحقيق التكامل بين القطاعين العام والخاص.

كما أشار سيادته إلى الكتالوج الإلكتروني الذي قامت الوزارة بتطويره خلال الفترة الماضية لاستخدامه في أعمال شركة النصر للتصدير والاستيراد، مشيراً أن الفكرة تعتمد على تجميع بيانات كافة المنتجين في مصر خاصة الورش والصناعات الصغيرة لوضع منتجاتهم ومدخلات إنتاجها التي يتم استيرادها على قاعدة إلكترونية لتكون أداة للترويج للمنتجات المصرية في الخارج وتوفير مدخلات الإنتاج من الأسواق الخارجية، حيث أن نشاط شركة النصر الأساسي هو الوساطة والتسويق لصالح عملائها بالإضافة إلى توفير سلسلة متكاملة من خدمات النقل واللوجيستيات لتعزيز التجارة الخارجية من خلال مبادرة "جسور" التي تم إطلاقها العام الماضي، وتشمل خدمات النقل البري والبحري للبضائع والتجميع والتخليص الجمركي والتخزين والتأمين من خلال نافذة واحدة إلى جانب خدمة الوساطة والتسويق، مشيراً إلى بروتوكول التعاون الذي تم توقيعه بين الوزارة وكل من إتحاد الصناعات المصرية والإتحاد المصري للغرف التجارية للتواصل مع أعضائهم للتسجيل على المنصة الإلكترونية الخاصة بالكتالوج الإلكتروني.

➤ قطاع السياحة

أكد سيادته على أنه يجري تنفيذ عملية إعادة هيكلة شاملة لشركة مصر للسياحة لإعادتها إلى مكانتها والمنافسة بقوة بفكر وآليات وإدارة القطاع الخاص، كما سيتم إطلاق منصتها الإلكترونية قريباً باسم "طوف وشوف" لتوفير مقاصد سياحية غير تقليدية عبر تطبيق إلكتروني لتشجيع السياحة الداخلية مع تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين بما يسهم في تغيير ثقافة التنزه لدى المصريين من التوجه للمطاعم والمقاهي إلى السياحة الداخلية وإتاحة العديد من الاختيارات لهم، إضافة إلى إستعادة الزهة النيلية بالأتوبيس النهري بخدمات متميزة ومواعيد محددة وكول سنتر للحجز او تقديم الشكاوى ، كما أكد سيادته أن هذه المبادرة قد يكون لها صدى جيد لدى اعضاء الجمعية من العاملين والمعنيين بقطاع السياحة للمشاركة والمساهمة مع الوزارة في هذا التطوير.

وفي نهاية كلمته أكد السيد الوزير على أن كافة ما تم طرحه من مبادرات وخطط للتطوير تتضمن العديد من فرص التعاون مع القطاع الخاص والشراكة بكافة أشكالها سواء في صناعة الملابس الجاهزة، ونقل الركاب، والكتالوج الإلكتروني للمنتجات المصرية ومدخلاتها، ومشروع جسور لتعزيز التجارة الخارجية.

ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة حيث تم تناول أهم المناقشات التالية :

المهندس / مجد الدين المنزلاوي – عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي

أشار سيادته إلى تعليمات السيد رئيس الجمهورية ومحافظ البنك المركزي المصري للبنوك بتوجيه الأدوات التمويلية إلى عدد من الصناعات ذات الأولوية لإحلالها محل الواردات والتي تم تحديدها من قبل مركز تحديث الصناعة ب ٢٤٠ صناعة، مؤكداً على ضرورة بحث مدى إمكانية دراسة المواقع الانتاجية الخاصة بمصانع قطاع الاعمال العام او الشركات القابضة للدخول في شراكة سواء مع القطاع الخاص او الشركاء الاجانب، وذلك من اجل المساهمة في تعميق هذه الصناعات وزيادة القيمة المضافة لها مما يسهم في زيادة الصادرات المصرية وبالتالي زيادة الدخل من العملة الاجنبية.

الرد: تم التأكيد على الترحيب الكامل من قبل وزارة قطاع الأعمال العام بهذا النوع من الشراكات والذي يهدف لخدمة الصالح العام وأهداف الدولة لتنمية صناعات محددة ، كما تم التأكيد بأن الوزارة ستقوم بموافاة الجمعية بقائمة تتضمن ١١٨ شركة التابعة لها ، حتى يتم الإطلاع عليها من قبل مجتمع الأعمال وبحث مجالات وفرص التعاون من خلال هذه الشركات ، كما تم التأكيد أن الدخل في هذه الشراكات يجب أن يحقق المكاسب لكافة الأطراف A win-win situation ، كما أنه بالنسبة للمستثمر الاستراتيجي فستتم الشراكة في مراحل التشغيل فقط.

الدكتور / معي حافظ – نائب رئيس جمعية مستثمري السادس من أكتوبر

أشار سيادته إلى قطاع صناعات الادوية ، مؤكداً على ضرورة الإنتفات إلى قوانين صناعات الخامات لأهمية دورها في تنظيم عمل هذه الصناعات ، نظراً لأن أغلب المواد الخام للأدوية اصبحت مستوردة ، وأصبح تحقيق الاكتفاء الذاتي من صناعة الادوية أمر هام في ظل المستجدات التي يشهدها العالم حالياً ، كما أكد سيادته على وجود مقترحات جيدة جداً من قبل الشركات العاملة في هذا القطاع ويتم التعاون مع هيئة الشراء الموحد في هذا الشأن ، وإمكانية التعاون مع شركة النصر أيضاً .

الرد: تم التأكيد على مدى أهمية صناعة المادة الخام للدولة ، كما أنه مرحب بالكامل بإستقبال هذه المقترحات من العاملين في القطاع وخاصة أنه تتم حالياً خطوات ودراسة نهائية لشركة النصر في التطوير.

المهندس / حسن الشافعي – عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أكد سيادته على وجود ثلاثة محاور رئيسية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن التعاون من خلالها مع شركات ومصانع قطاع الأعمال العام وذلك على النحو التالي:

- ١- **صناعة القطن ونتاج الأقمشة والملابس الجاهزة:** وخاصة من خلال العنابر Clusters الخاصة بالملابس الجاهزة فهي هامة ومساعدة جداً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ٢- **صناعة السيارات الكهربائية وأتوبيسات النقل العام:** حيث يمكن بحث المساهمة في صناعة مدخلاتها من خلال المصانع الصغيرة والمتوسطة كما يمكن تقديم قائمة بهذه المصانع وترشيحات للوزارة بها.
- ٣- **المنصة الإلكترونية الخاصة بالسياحة الداخلية:** يمكن لبعض الشركات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات المساهمة في إعداد بنك المعلومات الخاص بهذه المنصة.

الرد: تم التأكيد على مدى أهمية هذا التعاون مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي توليها الدولة إهتمام كبير خلال الفترة الحالية ، كما تم التأكيد على أنه سيتم التواصل المباشر مع المهندس / حسن الشافعي لمناقشة الخطوات التنفيذية لذلك.

الدكتور / طه خالد – أمين الصندوق ورئيس لجنة المالية بالجمعية

- أكد سيادته على عدد من النقاط الهامة والإيجابية التي تقوم بها الوزارة وذلك على النحو التالي:
- أن قطاع الغزل والنسيج وما يحدث به يعد ثورة صناعية كبيرة كما أن إدخال زراعة القطن قصير التيلة في مصر امر ايجابي جداً.

- أن تطوير الملاحة الوطنية من خلال مبادرة "جسور" التي تم إطلاقها لخدمات النقل البري والبحري للبضائع ستغير الشكل العام للملاحة كما أنها ستسهم في إيجاد سوق كبير جدا للمنتج المصري.
- إنتاج السيارات الكهربائية بهذا الكم المتعاقد عليه ٢٥ الف سيارة كهربائية سنوياً من خلال شركة النصر، يعد حجم إنتاجي كبير، مؤكداً على تأييده لإنتاج السيارات ومدخلات إنتاجها بالكامل من خلال الصناعات المغذية الصغيرة ثم التجميع محلياً، مع ضرورة بحث إمكانية الإتجاه لصناعة السيارات التقليدية.
- مشروع تطوير السياحة الداخلية من خلال منصة إلكترونية يعد أمر أكثر من رائع خاصة ان هناك مقاصد عديدة في مصر لم يتم الترويج لها او التعريف بها مسبقاً، مشيراً إلى إمكانية الإستفادة من المصريين المقيمين في الخارج في الترويج للسياحة المصرية ودعوتهم لزيارة كافة هذه المقاصد السياحية لعرض ما توصلت إليه من تطور.

الرد: تم التأكيد على أن التكامل مع المصريين بالخارج وأبنائهم امر هام وسيفيد الدولة بالكثير من الخبرات المكتسبة من الخارج، وبالنسبة لصناعة السيارات، تم التأكيد على أن مصنع شركة النصر للسيارات مساحته تمتد إلى ٤٨٠ الف متر مقسمة إلى ٤ هناجر وسيتم تصنيع السيارات الكهربائية في هنجر واحد فقط، ويتم دراسة الاستثمار والتعاون مع مستثمرين أجانب لاستغلال هنجرين آخرين في صناعة وتجميع السيارات التقليدية، حيث يمتلك المصنع الآلات المتخصصة في صناعة السيارات والاحواض لتغطيس السيارات ضد الصدأ، بينما تعد أعداد العمالة قليلة نسبة لحجم الإستثمارات التي سيتم الدخول بها، الأمر الذي سيمثل فرص جديدة للتوظيف وزيادة العمالة.

المهندس / فتح الله فوزي – نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة التشييد بالجمعية

أشار سيادته إلى الاراضي المملوكة لقطاع الاعمال العام، والمجهودات التي تقوم بها الوزارة في إعداد وتجهيز هذه الاراضي لعرضها للتطوير من قبل القطاع الخاص، فما أخر المستجندات في هذا الملف ؟

الرد: تم التأكيد على أنه بالنسبة لقطع الأراضي الصغيرة فيتم طرحها في مناقصات للقطاع الخاص بالجراند الرسمية، اما بالنسبة للقطع الكبيرة شاسعة المساحات فقد تم الإنتهاء من شهادات الصلاحية لها وجاري إعداد وتنظيم قواعد الطرح لضمان عدم حدوث اغراق كما سيتم طرحها تبعاً خلال الفترة القريبة القادمة، ولكن اذا كانت هناك قطع محددة مستهدفة من قبل القطاع الخاص حالياً، فيمكن التواصل مع الوزارة وبحث ومناقشة هذا الأمر بشكل لتسريع الاجراءات لها، مشيراً إلى وجود فرص للاراضي الكبيرة في المحافظات والأقاليم وخاصة في طريق ١٥ مايو تمتد مساحتها إلى ١٥٠ الف متر وقد تم تغيير استخدامهما من صناعي الى سكني متعدد، والتي توجد بها فرص كبيرة لإجراء التطوير العقاري بها مع مراعاة الإلتزام بالشكل الموحد للكومباوند والبيع بسعر مميز وهو ما يمثل فرصة ممتازة للاستثمار والربح.

الدكتور / شريف الجبلي – عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة تنمية العلاقات مع إفريقيا بالجمعية

تم التساؤل هل التعديلات على القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بقطاع الاعمال العام يسمح للقطاع الخاص بشراء وإدارة المصانع والشركات التابعة لقطاع الأعمال العام أم يتم السماح بتعديل نظم الادارة بهذه الشركات فقط؟

الرد: تم التأكيد على أن التعديلات الجديدة التي يتم إجرائها على القانون، تتضمن الشراكة مع مستثمري القطاع الخاص بنسب تتراوح بين ٢٥% إلى ٥٠% نظراً لأن زيادة النسب عن هذا الحد ستحول الشركات إلى العمل بنظام شركات المساهمة، ومن هنا فالشراكة تهدف في بعض الحالات إلى تحسين سبل الإدارة ورفع كفاءة الشركات والعاملين بها، وفي حالات أخرى مثل شركة نقل الركاب يتم السماح بالإستثمار والشراكة في الادارة والتشغيل، إضافة إلى وجود فرص إستثمارية في صناعات اطارات السيارات ليكون المستثمر مشغل وشريك مع قطاع الأعمال العام.

تمت الإشارة إلى شركة النصر للإستيراد والتصدير والتي كانت تاريخياً لها دور كبير وانحسر تدريجياً، وهنا تم التأكيد على أن لجنة تنمية العلاقات مع افريقيا تشهد حالات متعددة لشركات يتم إقامتها في هذا المجال، فما فرص التعاون مع شركة النصر للإستيراد والتصدير في هذا الشأن وخاصة إذا كان متاح لديها بعض الأصول مثل مقرات المكاتب وأماكن التخزين.

الرد: هنا تم التأكيد على أن مجلس الإدارة الجديد لشركة النصر للإستيراد والتصدير قد اجتمع بالفعل مرتين لوضع كافة القواعد التنظيمية لعمل الشركة ويمكن خلال الفترة القادمة إجراء المناقشات معهم في هذا الشأن، كما أن شركة النصر قد ركزت على التعاون مع شركتين في شرق افريقيا ثم غرب افريقيا وجنوب اوربا، حيث أن هذا التوسع يهدف إلى وجود جسور متبادلة في مناطق عديدة في الخارج لزيادة عمليات الوساطة والتسويق للمنتجات المصرية، كما أنه بالنسبة لشركة شرق افريقيا فإن شركة النصر ستكون شريكة

بنسبة ٢٤ % وسيكون للقطاع الخاص الاغلبية في مجلس الادارة ،مؤكداً أن خدمات التسويق وخدمات جسور لتوصيل المنتجات ستتم من باب المصانع إلى المراكز الخارجية التي يتم التعاون معها لضمان عدم حدوث سرقات وإتمام العمل بشفافية تامة.

الأستاذ / عادل اللمي - عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة النقل بالجمعية

تم التأكيد على أن طرح فكرة شراكة القطاع الخاص في شركة نقل الركاب أمر هام جداً وسيطور كثيراً من عمل القطاع ،مؤكداً على ضرورة وجود تعاون وشراكة أيضاً في شرق بورسعيد من خلاث الثلاث شركات للحاويات (إسكندرية - دمياط - بورسعيد) ،كما أشاد سيادته بمبادرة جسور والتي سيكون لها دور كبير في زيادة حجم التبادل التجاري بين مصر وعدد كبير من الدول ،ولكن بالنسبة للملاحة الوطنية فيجب أن يتم الإستعانة بالكوادر وذوي الخبرات الكبيرة في هذا المجال لإدارة هذه المنظومة وخاصة فيما يخص الرورو.

أما بالنسبة لقطاع السياحة الداخلية ،فقد أشار سيادته إلى فرصة كبيرة تتمثل في فندق بورسعيد والذي يمكن طرحه للإستثمار من قبل القطاع الخاص العالمي لتطويره لما يمتلكه من واجهه تاريخية عظيمة تجعله مقصد سياحي ذو طابع متميز.

الرد: هنا تم التأكيد على أن كافة الجهود والمبادرات التي قامت بها الوزارة سواء مبادرة جسور او الشراكة في أي من القطاعات ،هو أمر نابع من فكر القطاع الخاص وتداول الأفكار معه ورغبته في المشاركة لتحقيق أهداف الدولة ،أما بالنسبة لشرق بورسعيد فهناك قناعة تامة بضرورة تطويرها لتصبح رصيف ترانزيت ،كما أن الوزارة تتبع حالياً إتجاه الشراكة مع القطاع الخاص في كافة النواحي ولا شك أن كافة سبل المشاركة وكافة الأفكار مطروحة للمناقشة ومرحب بها ،كما أنه بالنسبة لملف الرورو والملاحة الوطنية فإنه يتم من خلال مجلس إدارة مسئول بنسبة ٤٠ % شراكة مع بنك مصري وإتخاذ القرار راجع لهم وليس للوزارة ،أما بالنسبة لفندق بورسعيد الذي تمت الإشارة إليه فهو تابع لشركة مصر للسياحة وسيتم اعادة النظر له لتطويره والإستفادة منه سياحياً.

المهندس / مصطفى النجاري - رئيس لجنة التصدير بالجمعية

أشار سيادته إلى ملف ايجار السفن الخاصة بالتصدير والتجربة التي تمت في هذا الشأن في عام ٢٠١١ من خلال التعاون بين وزارة التجارة والصناعة والمجالس التصديرية ،حيث تم إجراء عقد خاص بالصادرات المصرية وهذا النموذج يمثل الرورو ولا بد من بحث تكرار هذه التجربة التي أثبتت نجاحها مره أخرى ، فإذا تم ضمان وجود خط ملاحي مخصص للصادرات المصرية بإيجار محدد ،سيسههم ذلك في تخفيض تكاليف الشحن والنقل التي أصبحت مرتفعة بشكل كبير.

ثم أشار سيادته إلى تصريحات الوزارة حول البرنامج التسويقي ل٢٥ الف سيارة كهربائية التي سيتم إنتاجها في مصنع النصر ،حيث تم التصريح بأن النصف يتم توجيهه إلى التاكسي والربع لاحلال سيارات الحكومة والربع الأخير سيتم توجيهه للمستهلك الخاص ، ولكن لم تتم الإشارة إلى خطة التصدير لهذه السيارات،فما الخطة المقترحة في هذا الشأن؟ كما تم التساؤل حول مدى إمكانية قيام الوزارة بتنفيذ خطة للزراعات التعاقدية لزراعة الذرة مع المزارعين ، لضمان زراعته ، كما يمكن الاستفادة من هذه الزراعة أيضاً بإستخراج الزيوت من نبات الذرة بدلاً من إستيرادها .

الرد: هنا تم التأكيد على توجيه الدعوة إلى المهندس / مصطفى النجاري للاجتماع معه بمقر الوزارة ضمن مجموعة العمل الممثلة

للجمعية لمناقشة كافة هذه الموضوعات الهامة بشكل أكثر تفصيلاً.

أما بالنسبة لزراعة الذرة ، تم التأكيد على أن الوزارة تشارك في لجنة مشكلة مع رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي،وقد قررت اللجنة إستيراد بذور الذرة من الخارج تحت اشراف وزارة الزراعة وقد تم تنفيذ ذلك بالفعل ضمن خطة الزراعات التي تحتاجها الدولة.

الأستاذ / عاصم وهي - عضو لجنة تكنولوجيا المعلومات بالجمعية

تم التأكيد على أهمية دور قطاع تكنولوجيا المعلومات في كافة أعمال التطوير التي تمت الإشارة إليها خلال اللقاء،وفي ظل ما تم من الإستعانة بالشركات الصغيرة والمتوسطة لإنشاء المنصات الإلكترونية ،فهل رأيت الوزارة والدولة بشكل عام من كفاءة هذه الشركات بما يؤهلها للدخول فيما هو قادم من مشروعات وفرص إستثمارية وخاصة في ERP Project ؟ كما تم التساؤل حول مدى إمكانية قيام شركة النصر للإستيراد والتصدير بتشجيع شركات تكنولوجيا المعلومات لتصدير خدماتها بالخارج وخاصة لضمان التواجد في السوق الافريقي ؟

الرد: بالنسبة ل ERP Project ،تم التأكيد على أنه تم إختيار شركتين عالميتين Microsoft و SAP ،لشراء License لكافة الأنظمة الإلكترونية اللازمة والمطبقة عالمياً ، كما أنه كان من ضمن الشركات المتقدمة لهذا المشروع شركة وادي النيل من مصر و ATOS من فرنسا ،ولكن الاستعداد الاكبر من شركة Microsoft لتقديم نماذج ERP ،أما بالنسبة لملف تصدير الخدمات التكنولوجية للخارج

،فهو ليس مطروح حالياً من خلال شركة النصر للإستيراد والتصدير والتركيز الأكبر على السلع وتصديرها للخارج بتكلفة اقل ،ولكن يمكن بحث تصدير الخدمات لاحقاً .

المهندس / فهدى الغزالي – عضو الجمعية

أكد على تطوير قطاع الاعمال العام من خلال الادارة ونظم التشغيل ،ولكن بالنسبة للعمالة الزائدة هل يمكن الإستفادة بها في قطاعات اخرى ،وخصوصا العمالة غير القابلة للتطوير نظراً لأن العمالة الزائدة تؤثر على تكلفة المنتج النهائي .
الرد: تم التأكيد على أن القطاع المصرفي هو القطاع الوحيد الذي شهد تحسن ملحوظ بالعمالة الخاصة به ،ولكن السمة الغالبة في اغلب مؤسسات الدولة هي إرتفاع نسبة المكون الإداري للعمالة ،وهذا النوع غير منتج ،كما أشار سيادته إلى أن نسب العمالة الإدارية والعمالة المنتجة غير متوازنة في أغلب المؤسسات ،وهناك إحتياج أكبر للعمالة الإنتاجية ،مشيراً إلى أنه تم غلق المصنع القومي للأسمت وتعويض ١٩٠٠ عامل ،ولكن لم توجد أماكن بديلة لتحويلهم إليها.

المستشار / محمود فهدى – مستشار مجلس الإدارة ورئيس لجنة التشريعات الإقتصادية بالجمعية

تم التساؤل حول كيفية إستعادة مكانة مصر السابقة بالنسبة للقطن طويل التيلة ؟
الرد: هنا تم التأكيد على أن إجمالي الاستهلاك العالمي من القطن طويل التيلة يمثل ٢ % ،وذلك من قبل ماركات وخطوط الموضة العالمية فقط ،كما أنه لهذا السبب يجب ضمان زراعته بأفضل وأجود الطرق وضمان عدم وجود غش في التعاملات الخاصة به لحين وصوله للملحج ،كما يجب أن يكون له ميزة سعرية عن القطن الامريكي ،فهذه هي شروط استعادة زراعة القطن طويل التيلة في مصر ،بحيث يصبح بجودة ممتازة منافسة وليس المطلوب الكم الكبير في زراعته.

وفي نهاية اللقاء تم الإتفاق على ما يلي من توصيات:

- يتم التنسيق مع المسئولين بمكتب السيد الوزير ،لتحديد موعد لعقد لقاء بين سيادته ومجموعة عمل ممثلة للجمعية بمقر مكتبه بالوزارة ،لبحث ومناقشة كافة الخطوات التنفيذية لفرص التعاون المتاحة بين قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص. (جاري التنسيق)
- تقوم الوزارة بموافاة الجمعية بقائمة شركات قطاع الاعمال العام التابعة للوزارة ،لتعميمها على السادة أعضاء الجمعية لبحث الفرص الممكنة للتعاون والشراكة مع هذه الشركات. (تم)

وفي نهاية اللقاء تم توجيه الشكر إلى الدكتور / هشام توفيق – وزير قطاع الأعمال العام على تشريفه للجمعية بالمشاركة في هذا اللقاء الهام ،كما تم توجيه الشكر لكافة السادة الحضور على حسن المشاركة الفعالة وكافة المناقشات والأفكار التي أثرت اللقاء ،على أن يتم تفعيل التوصيات المتفق عليها في أقرب فرصة ممكنة.